بسيادة اسرائيلية ولا تنازل ، بينما الموقف المصري يقول بسيادة الشعب الفلسطيني على الضفة والقطاع · النقطة الثانية ، الموقف الاسرائيلي ، كان يقول بوجود عسكري ، والموقف المصري كان ضد قوات اسرائيلية في الضفة الغربية ، والنقطة الثالثة حول الحكم الذاتي ، وكان رأي اسرائيل ان الحكم الذاتي ، هو حل دائم ، وفي اطار السيادة الاسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، في حين ان الموقف المصري لم يكن يرفض الحكم الذاتي فحسب ، بل يطالب بحق تقرير المصير للفلسطينيين ·

في ضوء هذه النقاط الثلاث ومشروع بيغن للحكم الذاتي ، والمشروع المصري الذي قدم لمؤتمر كامب ديفيد ، سوف نحاكم نتائج المؤتمر المذكور ، واين هي من الموقف الاسرائيلي ومن الموقف المصري ، رغم تهافته ؟

يتكون اي مشروع او اتفاق ما ، عادة من نقاط جوهرية ، واخرى تفصيلية ، ذات صفة تنفيذية محضة ، دورها تسهيل وضع المسائل الجوهرية موضع التطبيق العملي ، وفي حين لا تحتمل المسائل الجوهرية اي مجال للمرونة ، فان المسائل الاجرائية تحتمل امكانية كبيرة للمرونة او التبديل ، ذلك التبديل الذي لا يغير من الجوهر بشيء · وهذا الامر ينطبق على مشروع بيغن للحكم الذاتي ، وعلى اتفاق كامب ديفيد ·

اننا ونحن نجري مقارنة بين المشروع والاتفاق علينا ان نبقى مشدودين الى المسائل الجوهرية ، خصوصا وان هناك حملة اعلامية تحاول ان «تنفخ» بالشكليات بتبديل مواضع الجمل احيانا ، وادعاء امور لم تحدث ، احيانا اخرى « لتبرهن » على ان اتفاق كامب ديفيد مختلف عن مشروع بيغن للحكم الذاتي ·

في معرض تناولنا لمشروع الحكم الذاتي خلصنا الى وجود ثلاث نقاط خلافية حوله، بين مصر واسرائيل · الامر الثاني الذي لا بد من الاشارة اليه ، هو تحديد ما يمكن اعتباره جوهر الموقف الاسرائيلي · علق مناحيم بيغن على مشروعه للحكم الذاتي حين قدمه ، مؤكدا على البندين (١١) و (٢٤) منه معتبرا انه بدونهما ، ليست هناك اهمية لمشروعه ، والبند (١١) يقول « يعهد بشؤون الامن والنظام العام في مناطق يهودا والسامرة وغزة الى السلطات الاسرائيلية » · واما البند (٢٤) فينص على : « تتمسك اسرائيل بحقها ومطلبها في السيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة ولعلمها بوجود مطالب اخرى ، فهي تقترح ـ من اجل الاتفاق والسلام ـ ابقاء مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة » (٦٠) والحكمة من وراء هذا الاقتراح واضحة ، وهي الفصل بين حصولها على السلام ، مقابل تنازلها عن المناطق المحتلة سنة ١٩٦٧ ، كما يقول القرار ٢٤٢ ، ومشروع بيغن يمكنها من الحصول على السلام الفوري ، دون ان يقترن هذا بتنازلها عن المناطق الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧ ·

ان قراءة متأنية لبنود اتفاق كامب ديفيد ، تبين لنا انها قد حققت لاسرائيل الاهداف الجوهرية لمشروع بيغن للحكم الذاتي ، فقد نص الاتفاق على « توفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة » وهو ما نصت عليه مقدمة مشروع بيغن ، والنقطة الثانية نصت على ان « الحكومة الاسرائيلية العسكرية وادارتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان · » وهو ما نصت عليه المادة (٢) من مشروع بيغن » · وهنا محاولة تلاعب واضحة على الالفاظ ، لما لكلمة « انسحاب » من اغراء وقيمة دعاوية كبيرة ، خصوصا عندما يكون المعني بها « الحكومة الاسرائيلية العسكرية » ! علما بأن هذه الفقرة قد ضبطت ، من خلال فقرة اخرى واضحة وصريحة ولا تحتمل تفسيرين ·